

AAPOS

AIN ALSHARQ
for Policy Studies

عين الشرق
لدراسة السياسات

ملخص دراسة

الأسس المجتمعية للنهوض السياسي في سورية

د. لؤي صافي



مركز عين الشرق لدراسة السياسات

مركز عين الشرق لدراسة السياسات هو "مركز تفكير وتحليل واستشراف"، يُعنى بالمشهد السوريّ وتحولاته، بكافة أبعاده الجيوسياسية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛ ويعمل على بلورة سياسات عملياتية دافعة باتجاه تحقيق السّلام والاستقرار والتنمية في سورية؛ ومعززة لآليات بناء دولة ديمقراطية حرة كريمة وعادلة.

يقدم المركز خدماته إلى الفاعلين في الشّأن السوريّ؛ محلياً: للقوى السوريّة المؤثرة، في المجالات السّياسية والاقتصادية والإدارية والأمنية، وإقليمياً ودولياً: كالدّول والمنظمات والفعاليات الدّاعمة للعملية السّياسية وتعزيز الآليات الديمقراطيّة في سورية.

يهتمّ المركز عبر "بيت خبرة وطنية"، وعبر شراكاته المحليّة والإقليمية والدوليّة؛ بالسّبل والآليات الضّامنة لتنفيذ سياسات وطنية تسهم في مواجهة التّحديات المركّبة المتعلّقة بالشّأن السوريّ ومتعلّقاته.



AIN ALSHARQ
for Policy Studies

عين الشرق
لدراسة السياسات

www.ainalsharq.com

يسعى المجتمع الدولي، بعد سنوات من الصراع الدموي في المجتمع السوري، إلى حل سياسي من خلال القيام بإصلاح الدستور. هذه المقاربة يمكن أن تقود إلى هدوء مؤقت في الصراع الدائر ولكنها لا يمكن أن تقود إلى حل سياسي يتعامل مع أصل المشكلة. المشكلة في سورية ليست مشكلة حول نصوص الدستور، والأزمة السورية لم تكن يوماً أزمة دستورية. عودة سريعة إلى الدساتير الأساسية التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال تظهر أنها جميعاً تضمنت قوانين ناظمة للحياة العامة تسمح بقيام حياة دستورية على درجات مختلفة من الحرية والمشاركة السياسية، كما تضمنت جميعاً ضمانات للحريات العامة والمشاركة السياسية. تفعيل بنود دستور ١٩٥٠ الذي أقر أثناء حكم أديب الشيشكلي، ودستور ١٩٧٣ الذي اعتمد أثناء حكم حافظ الأسد، ودستور ٢٠١٢ الذي وضع في السنة الثانية للثورة، كان يمكن أن يؤدي حياة سياسية أكثر عدلاً وانضباطاً مما اختبره المجتمع السياسي السوري. لكن انقسام المجتمع السوري وفق هويات تحتية (تحت الدولة)، وقيام العلاقات السياسية على المحسوبيات المرتبطة بالهويات، وغياب قيم مشتركة تحكم الفضاء السياسي العام، منع قيام عقد اجتماعي يوحد السوريين جميعاً، وحال دون قيام حياة دستورية حقيقية.

خطا تقليل الصراع السوري إلى أزمة دستورية

بناء على ما سبق، فإن من الخطأ تقليل الصراع في سورية إلى أزمة دستورية. فجميع الدساتير الثلاثة المشار إليها سابقاً تؤكد على مبدأ سيادة القانون وحماية الحريات المدنية، وتنص جميعاً على أن الحريات المدنية الأساسية مثل حرية الكلمة والصحافة وإنشاء المنظمات المدنية والأحزاب السياسية. وجميع الدساتير تنص على عدم جواز اعتقال المواطنين أو تفتيش منازلهم وممتلكاتهم الشخصية دون أمر قضائي. وجميعها تنص على استقلال القضاء واحترام كرامة المواطنين وتجريم ملاحقتهم ومراقبتهم دون أمر قضائي. بل إننا نجد هذه الحقوق مثبتة في دستور ١٩٧٣ الذي أقر في عهد حافظ الأسد، ومثل تراجعاً كبيراً عن البنية الشورية الديمقراطية التي أسس لها دستور ١٩٥٠. فالمادة ٢٥ من الدستور تنص على أن "الحرية حق مقدس وتكفل الدولة للمواطنين حرمتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم." كما تنص هذه المادة على أن "سيادة القانون مبدأ أساسي في المجتمع والدولة" وأن "المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات".

كذلك تحظر المادة ٢٨ تجاوز الأجهزة الأمنية حقوق المواطنين وتؤكد أن "كل متهم بريء حتى يدان بحكم قضائي مبرم،" وإنه "لا يجوز تحري أحد أو توقيفه إلا وفقاً للقانون" وتجرم الاعتداء الجسدي والمعنوي من قبل الأجهزة الأمنية وغيرها بالتأكيد على أنه "لا يجوز تعذيب أحد جسدياً أو معنوياً أو معاملته معاملة مهينة ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك" وتشدد المادتين ٣١ و ٣٢ على أن "المساكن مصونة لا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا في الأحوال المبينة في القانون" وأن "سرية المراسلات البريدية والاتصالات السلوية مكفولة وفق الأحكام المبينة في القانون"

ساهمت بالتأكيد الصلاحيات الواسعة التي حصلت عليها أسرة الأسد، مدعومة بجهاز أمني طائفي بامتياز، شكلت الطائفة العلوية معظم قيادات أجهزته الأمنية، في تكريس الاستبداد والفساد باللجوء إلى القوة. ولكنها فعلت ذلك بشركة مع النخب الثقافية والتجارية والسياسية التي انتمت إلى مختلف شرائح المجتمع دون اعتراض يذكر، باستثناء مواجهة مع بعض منظمات المجتمع المدني، مثل نقابة المحامين ونقابة المهندسين، وبعض التنظيمات السياسية كجماعة الإخوان المسلمين التي سعت إلى تأسيس نظام ديني يمثل التيار المحافظ، وجناح رياض الترك من الحزب الشيوعي السوري الذي مثل مثقفي اليسار. وتمكن نظام الأسد من قمع هذه الجماعات التي لم تحظ بتأييد وطني واسع باعتقال قياداتها، والدخول في صراع مسلح مع جماعة الإخوان، انتهى بالقضاء على الحركة داخل سورية وإجبار قياداتها على الرحيل إلى المنفى.

بل يمكن القول بأن دستور ١٩٥٠ لم يحل دون قيام ستة انقلابات تحكم من خلالها الجيش بالسلطة بمباركة من الأحزاب السياسية الكبرى مثل حزب البعث وحركة الناصريين والحزب القومي السوري والحزب الشيوعي. واستطاعت القيادات الأمنية من التحكم بالحريات الصحفية والتجمعات الحزبية منذ انقلاب حسني الزعيم عام ١٩٤٩ حتى انقلاب حافظ الأسد عام ١٩٧٠. التحكم بالحريات تحول إلى مستوى جديد تحت حكم حافظ الأسد وابنه من بعده حيث استخدمت وسائل التنكيل والتعذيب الوحشي والاختطاف والاعتقال لمنع قيام معارضة سياسية لنظام الأسد المطلق وممارسات بطانته الطائفية التي تجاوزت كل القوانين والأعراف.

العجز عن تجاوز الثقافة السلطانية الموروثة

المجتمع السوري مجتمع متعدد قومياً ودينياً وطائفياً. هذا التعدد شكل تاريخياً مصدر ثراء وقوة ولكنه تحول اليوم إلى مصدر ضعف بسبب التناحر الداخلي. إذ تشكل التعددية الاجتماعية والسياسية عنصراً إيجابياً في المجتمعات التي تمتلك إطاراً معيارياً قيمياً مشتركاً، يسمح بقيام تعاون وتكامل بين مكوناته، وتصبح مصدر ضعف ونزاع إذا غاب التعاون والتكامل، وعلت أصوات الكراهية والاستعلاء القومي والديني والطائفي والمناطقية، وهو الوضع الذي تعيشه سورية منذ عقود. انصرفت الأنظمة السياسية المتعاقبة منذ الاستقلال عن بناء ثقافة سياسية جامعة وبنى اجتماعية متعاونة لتحقيق المصلحة العامة المشتركة لجميع السوريين، مما حال دون قيام نهضة حقيقية تساعد المجتمع السوري على تحقيق تنمية مجتمعية واسعة وتكافل اجتماعي حقيقي. ذلك أن نهوض المجتمع لا يمكن أن يتحقق بمحاكاة شكلية للمجتمعات الحديثة، بل يتطلب بناء ثقافة سياسية تسمح بقيام مجتمع تعاوني وتشاركي وتشاوري انطلاقاً من مرجعيات المجتمع وإطاره المعياري الذاتي.

غياب الثقافة السياسية التي تسمح بتطوير تعاون بين المكونات السورية بناء على أرضية معيارية وقيمية مشتركة لعب دوراً حاسماً في فشل المعارضة السورية ونهايتها داخلياً، ثم تحولها إلى كيانات سياسية تابعة لقوى دولية ودول إقليمية تشتري الأخيرة نفوذها بالدعم السياسي والمالي والعسكري. يتجلى غياب الثقافة السياسية الناهضة والبنية الاجتماعية المناسبة في عناصر أساسية ثلاثة.

أولاً: جنوح الثقافة السياسية المهيمنة إلى تبرير الامتيازات الخاصة للمكونات الاجتماعية والثقافية والدينية. فالثقافة السياسية الموروثة من العصور الماضية تقسم الناس إلى عامة وخاصة ولا ترى أن الناس متساويين في الحقوق السياسية والاستحقاقات الوطنية، بل متفاوتين بناء على انتمائهم السياسي والاجتماعي والديني. فالمواطن المختلف الهوية من هذا المنظور ليس شريكاً في الوطن ولكنه رعية، يتوقع منه الامتثال لقرار النخبة.

ثانياً: غياب القيم الاجتماعية المشتركة التي تحكم الحياة العامة، وغياب الجهد الضروري لتعليمها في البيت والمدرسة والمؤسسات العامة والخاصة، وهو ما انعكس على العلاقات الاجتماعية بين السوريين. لذلك فالإنسان السوري يهتم بحقوقه وكرامته

الإنسانية، ولكنه لا يملك القيم والمهارات الاجتماعية والسياسية للتعاون مع أبناء الوطن للحفاظ عليها.

ثالثاً: غياب الرؤية التوحيدية النهضوية، لذلك يتميز العمل السياسي بالتخبط والالتفاف حول شخصيات تمتلك الدعم الخارجي المالي والعسكري، بدلاً من الالتفاف حول القيادات التي تحمل قيم النهوض والتطور وتمتلك التاريخ النضالي والقدرات التنظيمية والرؤية الاستراتيجية، لذلك نجد أن النخب المجتمعية والقيادات السياسية الموالية للسلطة والمعارضة لها تراهن على مراكز القوة وتبحث عن دعم خارجي بدلاً من تطوير مشروع سياسي نهضوي من خلال تعاون مكونات الشعب وقواه السياسية والمجتمعية.

أدى غياب العناصر السابقة إلى بروز قيادات سياسية، منفكة عن القواعد الشعبية، تعمل على تكريس هيمنتها على المشهد السياسي من خلال المؤسسة الأمنية، وحصر الامتيازات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الشرائح السكانية الداعمة لها، في حين نجدها تتعاطى بكثير من التعالي والفوقية مع القوى الشعبية والمكونات الوطنية الأخرى؛ فالنخب الحاكمة كثيراً ما تتعامل مع المواطنين على أنهم وسائل وأدوات لتحقيق الأهداف والغايات، لا بوصفهم شركاء في الوطن والمصير. هذا التعامل الفوقي مع أبناء الشعب جعل سلوكها مماثلاً لسلوك المستعمر الأجنبي الذي حكم هذه البلاد واستعبد أهلها. كذلك أدى غياب العناصر الأساسية لقيام تعامل وطني بين النخب الثقافية والسياسية إلى جملة من الممارسات كرسست التخلف والضعف.

الوحدة الدستور والنزعات الحصرية السورية

لفهم طبيعة تلك التحديات نحتاج إلى تحديد وظيفة الدستور والأساس الاجتماعي الذي يقوم عليه. إذ يتضمن الدستور --أي دستور-- جملة من القواعد التأسيسية والمبادئ المعيارية تسعى لتنظيم السلوك السياسي للسلطة الحاكمة وضمان حقوق المواطنين. قدرة هذه القواعد المعيارية على توجيه الحياة العامة لا تنبع من النص المكتوب بل من القيم الاجتماعية والسياسية المرتكزة في ضمير المجتمع السياسي، أو ضمير كتلة حرجة ضمن هذا المجتمع. ذلك أن تحويل المعاني إلى أفعال وممارسات يتطلب أن تستقر هذه المعاني أولاً في ضمير القيادات السياسية التي تحمل مسؤولية تطبيق الدستور، وفي ضمير الشعوب التي يمكن أن تتحرك بدافع من قيمها وقناعاتها لممارسة الضغوط على الطبقة السياسية لاحترام القيم

الاجتماعية والسياسية المشتركة، واحترام بنود الدستور الذي يبرزها ويؤكدها. وبالتالي فإن رسوخ القيم المشتركة لأي مجتمع سياسي، والتي تشكل العقد الاجتماعي لذلك المجتمع، يجب أن تسبق كتابة الدستور الذي يفترض عن يعبر عنها ويجسدها في ميثاق سياسي مكتوب.

لا يؤد التنوع الثقافي ضرورة إلى توليد صراع سياسي، بل يرتبط الصراع السياسي غالباً بعوامل عديدة، وفي مقدمتها المساعي التي تبذلها النخب المجتمعية لتسييس الهويات الدينية والعرقية بغية حشدتها سياسياً، أو عندما تسعى الأغلبية، أو الأقلية الحاكمة، إلى إدخال قوانين تحرم بعض مكونات المجتمع من حقوق يملكها المواطنون المنتمون إلى الجماعة السكانية الحاكمة. النخب الحاكمة المستبدة تملك دوماً شعوراً قوياً بالهوية، وتعرف كيف يتم حشدتها سياسياً - وتشمل هذه العوامل مدى التمييز ضدها، ومدى توحيد الأقلية نفسها، والترتيبات المؤسسية (مثل القوانين الانتخابية)¹. وهذا يؤكد لنا أن الصراع لا يتركز غالباً على الاختلافات الدينية والثقافية واللغوية، بل على تسييس هذه الخلافات وادعاء امتيازات حصرية.

مشكلة الحصرية الدينية لا تتعلق باعتقاد أصحاب الديانة التي تعتقنها الأغلبية السكانية بأنها الديانة الأصوب والأكثر تعبيراً عن الحقيقة الوجودية المغيبة، بل ترتبط بغياب التسامح الديني لدى أتباع الديانة المهيمنة والتي تعتقنها الأغلبية السكانية. وتلعب القيادات الدينية دوراً مهماً في تقديم التفسير الأكثر توافقاً مع الحقيقة التاريخية للإنسان والمعاني الإنسانية في الرسائل السماوية. فقد وجدنا تطوراً مهماً في تفسير الديانة المسيحية في أوروبا نقلها من ديانة منغلقة على نفسها، رافضة للتعايش السلمي مع أصحاب الديانات المغايرة، كما كان الحال في العصور الوسطى مع أتباع الديانات اليهودية والإسلامية، وفي الاقتتال بين الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية إبان بروز حركة الإصلاح الديني. هذا الصراع دفع الكثيرين إلى البحث مجتمع سياسي يحترم الحريات الدينية ويسمح بالتعدد الديني. وكما لاحظ روجر تريج فقد تحول البحث عن الحرية الدينية إلى قوة رئيسية وراء الهجرة إلى الولايات المتحدة إبان عصر الأنوار وعلى مدار القرون الثلاثة الماضية.²

¹ هذه التأكيدات انبنت على دراسة قام بها الباحثان جورج أندرسون وسوجيت شودري، ونشرها مركز ديفيد فينالي للتحولات الدستورية في قانون جامعة نيويورك، يونيو 2014، ص 2-4.

² أنظر مثلاً روجر تريج، الدين في الحياة العامة: هل يجب أن يكون الدين مخصصاً؟

Roger Trigg, Religion in Public Life: Must Faith Be Privatized? Oxford University Press 2007, p. 31

بيد أنه من المدقق في التاريخ الأوروبي يدرك أن الحرية الدينية والتحول باتجاه التسامح الديني ضمن المجتمع الأوروبي المسيحي لم تكن نتيجة لبروز النظام الديمقراطي الذي سمح بالحل السلمي للمشكلات البينية، بل كان أيضاً، كما لاحظ هابرماس، عاملاً أساسياً في قيام ديمقراطية تعددية في أوروبا: "التعددية والنضال من أجل التسامح الديني لم يكونا من العوامل الدافعة وراء ظهور الدولة الديمقراطية فحسب، بل ساهما في تحفيز تطورها المستمر حتى الآن"³ لكن انتصار التفسير الداعي إلى التسامح الديني في عصر الأنوار شكل خطوة ضرورية لاحترام التعددية الدينية والعقدية وقيام المجتمعات الديمقراطية واستمرارها إلى يومنا هذا.

يلحظ أن المجتمعات العربية والإسلامية لا زالت تتمسك برؤية سياسية مرتبطة في وجدانها بتقاليد سياسية تاريخية تشكلت عبر القرون، وتلقت شرعيتها من الخطاب الديني السائد. هذا ما يجعل عملية الانتقال السياسي من السياسة السلطانية التاريخية إلى السياسية الشورية المعاصرة مهمة صعبة. فالوعي الجمعي التاريخي يؤسس على مستوى القيم والقناعات السياسية للأنظمة الاستبدادية التي تسعى الشعوب العربية إلى التخلص منها، لكنها في حقيقة الأمر تستبدل نخبة سياسية متسلطة بنخبة أخرى تحاكيها في الثقافة والنهج السياسيين.

الإصلاح البنيوي لا ينفصل عن الإصلاح الثقافي

لم يواكب التغيير البنيوي، الذي واكب الانتقال من المجتمعات العربية التقليدية إلى المجتمعات المعاصرة، إصلاح ثقافي ينطلق من الوعي الجمعي لأبناء المجتمع. لنأخذ المجتمع السياسي السوري الذي ولد إثر انهيار الدولة العثمانية. لم تعط النخب الثقافية والسياسية أهمية كافية لتطوير الثقافة المدنية الضرورية لقيام مجتمعات تدعم النظام الدستوري. فالمفاهيم المحورية التي تشكل مفاتيح ثقافة المجتمعات الديمقراطية الدستورية تتحدد في مفاهيم "القانون" و "الشورى" (الديمقراطية) و "المصلحة العامة" (او المصلحة الوطنية) مفاهيم لا تشغل حيزاً مهماً في البناء الثقافي أو التجربة الاجتماعية العربية الحديثة، وهي غالباً ما تكون مدعاة للتهكم بعد أن أصبحت جزءاً من خطاب التعبئة النظرية الذي يتناقض تناقضاً صارخاً مع التجربة العملية للمواطن السوري. إن تحليلاً سريعاً للمفاهيم المفتاحية في المناهج التربوية والدارسية في سورية، وفي الخطاب السياسي والشعبي، تظهر أن مفاهيم

³ المصدر نفسه، ص ١٣٠-١٣١.

"البطل" و "السلطة" و "المجد"، سواء كان مجد الحي أو القبيلة المدينة هي المفاهيم التي تحتل المكانة العليا في مخيال الفرد.

غياب الحياة الدستورية الديمقراطية في البلدان العربية لا تتعلق بغياب النصوص الدستورية الضرورية لذلك، بل لغياب القيم العملية التي تسمح بقيام حياة دستورية. وجود قيم مشتركة توحد القوى المجتمعية وفق عقد اجماعي شرط سابق لأي جهد لتطوير دستور سياسي. إذ يشكل العقد الاجتماعي بهذا المعنى المبادئ الدستورية غير المكتوب الذي يتطلبها أي جهد لكتابة دستور سياسي. بل يمكننا أن نجد دولا مثل بريطانيا لا زالت تعمل وفق دستور غير مكتوب دون الحاجة لوجود دستور رسمي. هذا يعني أن العقد الاجتماعي ضروري لانتظام الحياة السياسية الدستورية، كما نجد أن كتابة الدستور لا يكفي لتحويل بنوده إلى نهج سياسي حقيقي عند غياب القيم المعيارية الضرورية لقيامه عن السلوك العام.

العقد الاجتماعي والقيم الكلية التي تكونه غائب اليوم عن كثير من الدول العربية، ويمكن تلمس غيابه من مظاهر التشرذم المجتمعي، مثل شيوع النزعة المنطقية في المجتمع وفي العمل السياسي. هذه النزعات مؤشر مهم على أن مصدر القوة المجتمعية هش وأنه لا يركز إلى القيم المشتركة ولا إلى المصالح الوطنية. المناطقية لها تاريخ طويل في الحراك السياسي والاجتماعي في العديد من الدول التي تتميز بتنوع سكاني كبير مثل سورية، وتجاوزها يتوقف على قدرة المجتمع في جعل الانتماء الوطني القيمة الحاكمة والمقدمة على الانتماءات المناطقية.

التضامن من خلال التمسك بجملة من القيم المشتركة هو جوهر العقد الاجتماعي، ونتيجة طبيعة لقيام وعي مشترك بأهمية قيم الإنسان العليا وضرورة الالتزام بها وجعلها أساس الخطاب والسلوك العام. لذلك يتطلب تحقيق التضامن بين أبناء الوطن الواحد تطوير وعي مشترك بالقيم المشتركة، وتحويل هذا الوعي إلى ثقافة مشتركة عبر آليات الخطاب والأسوة والمؤسسة. ومن هنا تبرز أهمية ظهور حركة اجتماعية تحمل العقد الاجتماعي الجديد، وتتفاعل مع مختلف الدوائر المجتمعية، وتتواصل مع مختلف شرائح المجتمع ومكوناته، كما تبرز الحاجة إلى تشكل نواة من المثقفين الملزمين ببناء ثقافة ناهضة تعكس القيم الإنسانية الضرورية لتطوير الحياة والوصول إلى المجتمع الذي يتمثل العقد الاجتماعي الجديد في سلوكه وعلاقاته وممارساته.

التأسيس للدستور يحتاج إلى حركة دستورية

حاولنا في المباحث السابقة إظهار العلاقة الحميمة المتلازمة بين عنصرين أساسيين من الحياة الدستورية، بين اعتماد الدستور المنظم للحياة السياسية وارتباط هذا الدستور بالقيم السياسية المشتركة لأبناء المجتمع، والتي يشكل مجموعها العقد الاجتماعي الضروري لتفعيل الدستور. ورأينا غياب الأثر المطلوب للمؤسسات التي يعتمدها الدستور عند غيات التوافق الاجتماعي، ولاحظنا قدرة السلطة التنفيذية على القيام بإحداث تغييرات جذرية على المواد الدستورية ونقل البلاد من نظام نيابي إلى حكم استبدادي عند انقسام المجتمع على نفسه، وغياب القيم العامة التي تدعو الناس إلى التعاون لتحقيق المصلحة الوطنية ورفض تجاوزات السلطة للمبادئ الدستورية.

وبينا كذلك أن القيم الاجتماعية لا يمكن أن تنظم الحياة العامة وتسمح بتنسيق الفعل المجتمعي في مواجهة التسلط ما لم تتحول إلى عمل مؤسسي يسعى إلى تطوير الحياة العامة من خلال تنظيم المجتمع المدني واستخدام الفضاء العام لنشر الوعي ونقد الممارسات وتنسيق الجهود. من المهم هنا أن ننبه إلى أن العلاقة بين إيجاد فضاء وتطوير وعي مشترك للقيم والتأسيس لنظام دستوري ليست بالضرورة علاقة سببية تتطلب اكتمال القيم قبل البدء بالعمل الدستوري، بل هي علاقة جدلية تحتل التنامي المتساوق لكليهما. إذ أنه من الممكن تطوير نظام دستوري عبر تفاهات بين نخب اجتماعية وسياسية متنورة تمثل جماعات سكانية متباينة، والاستفادة من المؤسسات الدستورية لتطوير عقد اجتماعي من خلاف المؤسسات التعليمية والفعاليات الثقافية. التجربة السياسية لماليزيا وتايوان وكوريا الجنوبية تقدم مثالا على العلاقة الجدلية بين القيمي والدستوري. خضوع المجتمعات العربية لأنظمة عسكرية يجعل مثل هذا الاحتمال بعيد. لعل المقاربة الأكثر تناسبا مع المجتمعات العربية عموما والمجتمع السوري على وجه الخصوص تقوم على تطوير حركة مجتمعية دستورية عابرة للتقسيمات الدينية والعرقية والطائفية، والعمل على تطوير مؤسسات المجتمع المدني، أو على مزاجية بين هاتين المقاربتين. مثل هذا التعاون المؤسسي قادر على توليد وعي جديد، ودفع المجتمع خطوات باتجاه الحياة الدستورية.

*أعدت هذه الورقة لمناقشتها في الندوة التي دعا إليها مركز حرمون للدراسات المعاصرة ومركز عين الشرق الشرق لدراسة السياسات في مقر مركز حرمون في الدوحة بتاريخ ١٩ تشرين الثاني (يناير) ٢٠٢٠



www.ainalsharq.com



ainalsharq



ain_alsharq



ain_alsharq